الضّفة الغربية - الأمن بالضم

إبراهيم شمس الدين

الفهرس

مدخل **2**
لمحة عامة – الضفة الغربية: **3**
التقسيمات: **3**
المنطقة (أ): 4
المنطقة (ب): 4
المنطقة (ج): 5
الإدارة الأردنية: **6**
المحاصيل المرويّة: **8**
البيئة: **8**
الزراعة: **8**
المياه: **9**
الدّمج في الاقتصاد الإسرائيلي: **11**
سياسة الاحتلال الاقتصادية في الضفة الغربية: **11**
الاستيطان: 15
الاستيطان - 2: 16
العمق الإستراتيجي: 23
السيطرة على المرتفعات الجغرافية: 23
الحد من التهديدات الصاروخية: 23
زيادة التحكم في المعابر والحدود الدولية: 24
تفكيك شبكات المقاومة ومنع البنى التحتية العسكرية: 24
الحفاظ على الأمن الداخلي الإسرائيلي: 24
تقليل خطر الدولة الفلسطينية المعادية: 24

مدخل

الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) يوم 2025/7/23، أقر مشروع قانون لفرض (السيادة) الإسرائيلية على الضفة الغربية وغور الأردن.

الكنيست صوّت لضم الضفة الغربية بأغلبية 71 نائبًا من إجمالي عدد أعضاءه البالغ 120 عضوًا.

وقدّم مشروع القرار عدد من أعضاء الائتلاف الحاكم قبيل خروج الكنيست للعطلة الصيفية (يدخل الكنيست عطلته بعد انتهاء الدورة الصيفية في 28 يوليو/تموز وحتى 19 أكتوبر/تشرين الأول).

ودعم مشروع القرار جميع أحزاب الائتلاف الحاكم (حكومة "إسرائيل" السابعة والثلاثون هي حكومة "إسرائيل" التي تمّ تشكيلها في 29 ديسمبر 2022 بعد انتخابات الكنيست في 1 نوفمبر 2022. تتكون الحكومة الائتلافية من 34 وزير + رئيس الحكومة ونائبه، ومن ستة أحزاب هي: الليكود ويهودية التوراة المتحدة وشاس والحزب الصهيوني الديني وعوتسما يهوديت ونعوم وأمل جديد، ويقودها بنيامين نتنياهو، الذي تولّى منصب رئيس وزراء "إسرائيل" للمرة السادسة، وتتميز الحكومة بضمها لسياسيين من اليمين المتطرف).

ودعم حزب "إسرائيل بيتنا" المعارض القرار أيضًا.

كما دعا يسرائيل غانتس، رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات بنيامين، الحكومة إلى تنفيذ القرار وتحويله إلى واقع ملموس. وأضاف غانتس أن السيادة على هذه المناطق خطوة ضرورية لتعزيز أمن "إسرائيل"، حسب تعبيره.

كما أعلن أعضاء الكنيست من أحزاب "الصهيونية الدينية" و"الليكود" و"شاس" و"إسرائيل بيتنا" المعارض دعمهم لمشروع القرار.

ولا يعد مشروع القرار قانونًا نافذًا، بل هو إعلان موقف، كما لا يُعَد ملزمًا للحكومة الإسرائيلية المخولة باتخاذ قرارات من هذا النوع.

وينص القرار على أن "لدولة إسرائيل الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني على كل مناطق أرض إسرائيل، الوطن التاريخي للشعب اليهودي".

ودعا الحكومة الإسرائيلية للعمل قريبًا لإحلال السيادة والقانون والقضاء والإجراءات الإداريّة الإسرائيلية على كل "مناطق الاستيطان اليهودي بكل أشكاله في يهودا والسامرة (التسمية العبرية للضفة الغربية) وغور الأردن".

وذكر القرار أنّ هذا الإجراء "سوف يعزز دولة إسرائيل وأمنها وسيمنع أي تشكيك في حق الشعب اليهودي الأساسي في السلام والأمن بوطنه"، على حد تعبير القرار.

لمحة عامة – الضفة الغربية:

الضّفة الغربية هي منطقة جيو-سياسية تقع في مركز فلسطين، وتشكّل ما يقارب من 21% من مساحة فلسطين الانتدابية، حيث ظلّت هي وقطاع غزة في يد العرب بعد نكبة عام 1948 وذلك حتى حرب عام 1967، ويشكل مهجرو حرب 1948 حوالي 30% من سكانها الذين يبلغ تعدادهم اليوم حوالي 3 ملايين فلسطيني.

- سميت بالضفة الغربية في سياق ضم هذه المنطقة إلى المملكة الأردنية عقب مبايعة مؤتمر أريحا الملك عبد الله ملكًا على ضفتي نهر الأردن.

- تبلغ مساحة الضفة 5,680 كم²، وتشمل هذه المنطقة جغرافيًا جبال نابلس وجبال القدس وجبال الخليل والشطر الغربي من غور الأردن.

- احتلت "إسرائيل" الضّفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، فأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 242 الذي نص على ضرورة انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلّتها.

- ما زالت "إسرائيل" تسيطر على الضّفة الغربية وضمّت أجزاءً منها مثل القدس الشرقية وانتزعت أراضي بشكل ممنهج عبر الاستيطان الاحتلالي وبناء الجدار الفاصل دافعة الفلسطينيين للنزوح وأنشئت لتنظيم ذلك إدارة للمنطقة باسم "يهودا والسامرة".

- انتفض الفلسطينيون في الضّفة كما في غزة ضد الحكم العسكري الإسرائيلي المفروض عليهم، من أبرز تلك الانتفاضات انتفاضة عام 1987 التي تلاها بدء مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، حيث قبلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية في إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي عام 1993 بأن تعترف بـ "إسرائيل" مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضّفة الغربية وقطاع غزة على أساس قرارات الأمم المتحدة.

التقسيمات:

الضّفة الغربية مقسمة إداريًا إلى ثلاث مناطق رئيسية وفقًا لاتفاقية أوسلو: المنطقة (أ) التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة، والمنطقة (ب) التي تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، والمنطقة (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

تفصيل التقسيم:

المنطقة (أ):
المناطق (أ) في الضّفة الغربية هي مناطق تخضع لسيطرة مدنية وأمنية فلسطينية كاملة. تشمل هذه المناطق المدن الفلسطينية الرئيسية مثل الخليل ورام الله ونابلس وطولكرم وقلقيلية. تُشكّل المناطق (أ) حوالي 18% من مساحة الضّفة الغربية.

1 - السيطرة الكاملة:

في المناطق (أ)، تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام، وتنتشر دوريات الشرطة الفلسطينية في الشوارع.

لا توجد مستوطنات إسرائيلية في المناطق (أ).

ومن بين المدن الرئيسية التي تقع ضمن المناطق (أ): الخليل، رام الله، نابلس، طولكرم، قلقيلية.

2 - اتفاقية أوسلو:

تمّ تحديد المناطق (أ) بموجب اتفاقية أوسلو الثانية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

3 – نِسَب التقسيم في الضفة الغربية:

المناطق (أ) تشكّل حوالي 18% من مساحة الضّفة الغربية، بينما تشكّل المناطق (ب) 22% والمناطق (ج) 60%.

المنطقة (ب):
بتاريخ 28 حزيران 2024، قرّرت الحكومة الإسرائيلية (من خلال مجلس الكابينيت) سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في صحراء القدس (وهي في منطقة ب) والشروع بإجراءات هدم "البناء الفلسطيني المتنامي" هناك. بحسب اتفاقيات أوسلو، فإن صلاحيات الإنفاذ، والبناء، والتخطيط، وكل ما يتعلق بالشؤون الإدارية للسكان في المنطقة (ب)، هي من صلاحيات السلطة الفلسطينية. يعتبر هذا قرارًا آخر، لكنه الأهم، في سياق سحب الصلاحيات من السلطة الفلسطينية و"استعادة" تدريجية للسيادة الإسرائيلية على مناطق تمّ نقلها إلى الحكم الذاتي الفلسطيني في سياق اتفاقيات أوسلو. إلى جانب المصادقة على [تسوية أوضاع] خمس [مستوطنات جديدة] في يهودا والسامرة، اتخذت الحكومة القرار المهم باستعادة المسؤولية عن صحراء [القدس] من السلطة الفلسطينية ووضعها [مجددًا] تحت مسؤولية دولة إسرائيل".

ما هي صحراء القدس؟

هي الصحراء التي تمتد بين بيت ساحور ونهر الأردن، إلى الشرق من القدس. ويقدر طولها بحوالي 85 كم وعرضها حوالي 25 كم، ويصل ارتفاعها في أعلى قمة منها (عند بلدة بني نعيم) إلى حوالي

970 مترًا فوق سطح البحر. في صحراء القدس، ثمّة 19 جدول مياه (أهمها وادي القلط ووادي السيال). بالإضافة إلى ذلك، تحتوي الصحراء على 5 مُغر كبرى أثريّة وحوالي 5 مواقع تراثية (أهمها قلعة هوريديون). لا توجد أسماء فلسطينية لمعظم هذه الجداول والمُغر، حيث أنّ لجنة بريطانية بدأت بتصنيف هذه المناطق وتسميتها تحت الحكم الأردني ابتداء من العام 1964 ولم تكمل المشروع بسبب اندلاع حرب العام 1967.

تشكل المنطقة (ب) حوالي 21% من مساحة الضّفة الغربية، وتشمل المناطق المحيطة بالمدن والقرى. تخضع هذه المناطق للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

المنطقة (ج):
تتضمن مناطق الضّفة الغربية العديد من المناطق المصنفة ضمن المنطقة (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة من حيث الأمن والإدارة المدنية. بعض هذه المناطق تشمل:

1 - الأغوار:

المنطقة التي تمتد على طول نهر الأردن وتعتبر إستراتيجية من الناحية العسكرية والاقتصادية.

2 - التجمعات الاستيطانية اليهودية:

مستوطنات إسرائيلية مقامة على أراضٍ فلسطينية.

3 - المناطق العسكرية:

أراضٍ تستخدمها القوات الإسرائيلية لأغراض عسكرية.

4 - المناطق الطبيعية المحمية:

مناطق ذات قيمة بيئية تستغلها إسرائيل.

5 - أجزاء من المدن والقرى الفلسطينية:

بعض الأحياء والقرى الفلسطينية تقع ضمن المنطقة (ج) وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المناطق تشكّل جزءًا كبيرًا من الضفة الغربية، وتخضع لسيطرة عسكرية ومدنية إسرائيلية كاملة وفقًا لاتفاقيات أوسلو.

6 - بالإضافة إلى ذلك، يمكن ذكر بعض المناطق والقرى التي تقع ضمن المنطقة (ج) مثل:

- قرية رنتيس: قرية فلسطينية تقع شمال غرب رام الله وتعتبر منطقة (ج).

- مناطق أخرى في محافظة الخليل، بيت لحم، وجنين. حيث توجد تجمعات استيطانية ومناطق عسكرية.

إلى جانب العديد من المناطق الأخرى التي تقع ضمن المنطقة (ج) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية.

تشكل المنطقة (ج) حوالي 61% من مساحة الضّفة الغربية، وتضم المستوطنات والطرق والمناطق الاستراتيجية. تخضع هذه المنطقة بالكامل للسيطرة الإسرائيلية.

أهمية التّقسيم:

1 - اتفاقية أوسلو:

تمّ تحديد هذا التقسيم بموجب اتفاقية أوسلو عام 1993، كترتيبات مؤقتة لحين التوصل إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

1 - الواقع على الأرض:

على الرغم من الطابع المؤقت للتقسيم، إلا أنه لا يزال قائمًا حتى اليوم، مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتوسع المستوطنات في المنطقة (ج).

الإدارة الأردنية:

ظلّ الأردن يعتبر الضفة الغربية قانونيًا وإداريًا أراضٍ أردنية محتلة حتى قرار فك الارتباط الإداري الذي أعلنه الملك الحسين بن طلال عام 1988 بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، وهو قرار يَعتبره كثيرون في الأردن مخالفًا للدستور وتنازلًا عن أراضٍ أردنية. لم يشمل قرار فك الارتباط الأوقاف، وظلّت مرتبطة مع الحكومة الأردنية حتى اليوم من إشراف وتعيينات وصيانة للمباني المسيحية والإسلامية والتزامات مالية.

نصّ اتفاق السلام الموقع بين الأردن و"إسرائيل" عام 1995 على سيادة أردنية على الأوقاف والحرم الشريف في القدس. كما واصل الأردن بعد الاحتلال إصدار جوازات سفر للمواطنين القاطنين في الضّفة الغربية والقدس الشرقية، واستمر ذلك بعد قرار فك الارتباط، حيث تصدر المملكة الأردنية الهاشمية جوازات سفر لتسهيل التنقل ولا تتضمّن حقوق مواطنة في الضفة الشرقية.

قائمة المدن في الضفة الغربية – المدينة | عدد السكان | المساحة		
1 - مدينة الخليل:	**6 – مدينة البيرة:**	**12 - مدينة أريحا والأغوار:**

- 201,063 نسمة
- 42,000 دونم (42 كم2)

2 - مدينة نابلس:
- 171,798 نسمة (منهم 29,527 نسمة موزعين على مخيم العين ومخيم بلاطة ومخيم عسكر)
- 29,000 دونم (29 كم2)

3 - مدينة طولكرم:
- 80,886 نسمة (منهم 16,354 نسمة موزعين على مخيم طولكرم ومخيم نور شمس)
- 32,610 دونم (32.610 كم2)

4 - مدينة يطا الخليل:
- 63,511 نسمة
- 24,552 دونم (24.552 كم2)

5 - مدينة جنين:
- 60,325 نسمة (منهم 10,417 نسمة في مخيم جنين)
- 21,000 دونم (21 كم2)

- 51,624 نسمة (منهم 5649 نسمة موزعين على مخيم الأمعري ومخيم قدورة)
- 22,045 دونم (22.045 كم2)

7 - مدينة دورا الخليل:
- 39,336 نسمة
- 17,600 دونم (17.6 كم2)

8 - مدينة رام الله:
- 38,998 نسمة
- 16,300 دونم (16.3 كم²)

9 - مدينة الظاهرية الخليل:
- 35,924 نسمة
- 15,000 دونم (15 كم2)

10 - مدينة قلقيلية:
- 51,683 نسمة
- 4250 دونم (4.25 كم2)

11 - مدينة بيت لحم:
- 41,743 نسمة (منهم 13,152 نسمة موزعين على مخيم الدهيشة ومخيم العزة ومخيم عايدة)
- 8,000 دونم (8 كم²)

- 25,291 نسمة (منهم 4384 نسمة في مخيم عين السلطان)
- 15,000 دونم (15 كم²)

13 - مدينة طوباس والأغوار الشمالية:
- 21,431 نسمة
- 7,271 دونم (7.271 كم²)

14 - مدينة سلفيت:
- 10,911 نسمة
- 22,540 دونم (22.540 كم2)

15- مدينة بيت جالا بيت لحم:
- 13,484 نسمة
- 14,337 دونم (14.337)

16 - مدينة بيت ساحور بيت لحم:
- 13,181 نسمة
- 8,306 دونم (8.306 كم2)

المحاصيل المرويّة:

في ما يتعلق بالمحاصيل المرويّة، فقد أدّت السيطرة الإسرائيلية شبه التّامة على موارد المياه الجوفية إلى الحد من تطور الأراضي الزراعية الفلسطينية وإلى تغيرات مهمة في المنتوجات الزراعية، حيث تحول الفلسطينيون من التوسع الأفقي إلى العمودي، وإلى المحاصيل التصديرية ذات الجدوى الاقتصادية الأعلى، وكذلك إلى مزروعات بعلية أو مروية بتقنيات خاصة تتيح استهلاك أقل للمياه، ويُلمس ذلك في محاصيل غور الأردن الزراعيّة التي تحولت بالتدريج من الحمضيات إلى الخضروات، ثم توجهت في العقود الأخيرة نحو زراعة النخيل التي تتطلب مياهًا وأيدي عاملة أقل، ما أثّر بدوره على العمالة الزراعية والتركيبة السكانية في الأغوار.

البيئة:

عام 2007، قُدّرَ أنّ 38٪ (35 مليون متر مكعب في السنة) من جميع مياه الصرف الصحي المتدفقة إلى الضّفة الغربية مستمدة من المستوطنات والقدس. أقامت "إسرائيل" سبع مناطق صناعية في مستعمرات الضّفة الغربية تضم حوالي 200 معملًا ويقع معظمها على رؤوس التلال وتتدفق عوادمها المائيّة إلى الأراضي الفلسطينية المجاورة. وتشير الدلائل إلى أنّ تدابير الوقاية من التلوث غير متّبعة في هذه المرافق، حيث تُجمع نفاياتها الصناعية الصّلبة وتُرمى في كثير من الأحيان في مناطق قريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية. كذلك نقلت "إسرائيل" صناعات ملوّثَة للبيئة من مناطق داخل الخط الأخضر إلى مناطق قريبة من حدود الضّفة الغربية أو إلى مستوطنات صناعيّة فيها، فعلى سبيل المثال نُقل مصنع لمبيدات الحشرات من كفر سابا إلى منطقة بالقرب من طولكرم، وقد أتلفت المواد الملوثة الخطرة في عوادم المعمل المائية إلى إتلاف أشجار الحمضيات وتلويث التربة والمياه الجوفية في المناطق المجاور. مثال آخر هو نقل معمل لغاز ديكسون من موقعه السابق في نتانيا إلى المنطقة نفسها، وهناك تحرق نفايات المصنع الصلبة في الهواء الطلق وتحمل الرياح، الغربية عادة، الدخان الأسود والغازات السّامة إلى المناطق السكنية والأماكن العامة في مدينة طولكرم والقرى المجاورة.

الزراعة:

تبلغ نسبة مساهمة القطاع الزراعي حوالي 5% من الناتج المحلي، ويعتمد الريّ في الضّفة الغربية على الأمطار الموسمية ومخزون المياه الجوفية، وتشكّل الأراضي الزراعية البعلية 96% من

المساحة المزروعة في الضّفة الغربية، في حين لا تتجاوز المساحة المروية الـ 4%، يوجد القسم الأكبر (61%) منها في محافظة أريحا ومنطقة الأغوار.

تقسم الضّفة الغربية زراعيًا إلى أربع مناطق:

1 ـ المنطقة شبه الساحليّة، وهي ما تبقى من السّهل الساحلي ومرج بني عامر في يد الفلسطينيين إلى الشمال والشرق، وتقدر مساحتها بـ 400 ألف دونم وتتوفر فيها المياه الجوفية ومعدل سقوط أمطار يبلغ 400-600 ملم سنويًا، وتزرع فيها المحاصيل الحقلية والحمضيات والأشجار المثمرة.

2 ـ المنطقة الجبليّة الوسطى، تبلغ مساحة الأراضي المزروعة فيها المليون دونم، 80% منها زيتون، يليه العنب واللوزيات، كما تزرع فيها مساحات محدودة بالحبوب والخضروات.

3 ـ منطقة السّفوح الشرقية، وتمتد هذه المنطقة على الجانب الشرقي من مرتفعات الضّفة وصولًا إلى البحر الميت، وتبلغ مساحتها 1.5 مليون دونم، وهي منطقة شبه جافة شحيحة الأمطار (حوالي 250 ملم) ويغلب عليها الاقتصاد الرعوي، كما يزرع فيها الشعير.

4 ـ منطقة الغور، وتبلغ مساحتها 400 ألف دونم وتمتاز بمناخ دافئ يسمح بزراعة أنواع مختلفة من النباتات مع توفّر مياه الريّ.

ـ الزيتون:

يعتبر الزيتون من أهم المحاصيل الزراعية البعلية في الضّفة وتتركز زراعته في مرتفعاتها الشمالية والوسطى، وبلغ إجمالي المساحة المزروعة بالزيتون عام 2010 حوالي 480 ألف دونم تضم 7.5 مليون شجرة زيتون، ويبلغ متوسط الإنتاج السنوي الـ 20 ألف طن من زيت الزيتون و11.7 ألف طن من الزيتون المعد للأكل، و55 ألف طن من الجفت. وفي العام 2019 كان مقدار إنتاج الزيتون الأعلى تاريخيًا إذ بلغ الـ 40 ألف طن من الزيت، أمّا العام 2020 فقد انخفض الإنتاج لأسباب مناخية ولم يتجاوز الـ 11 ألف طن، حيث أدّى وأسهم تساقط مياه الأمطار خلال الفترة التي ينعقد فيها الزيتون، إضافة لانخفاض درجات الحرارة ثم موجات حرّ التي تبعتها إلى تساقط حبّ الزيتون، ما جعل من موسم 2020 «موسمًا شلتونيًا» أي شحيح الإنتاج. يغطي إنتاج الزيتون الفلسطيني الاحتياجات المحلية، وتصدّر الضفة الغربية ما بين 300 و700 طن سنويًا، معظمها إلى دول عربية.

المياه:

بلغت كميات المياه المتوفرة في الضّفة الغربية عام 2017 قرابة 375 مليون م3، بالإضافة إلى 23.5 مليون م3 مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية و264.5 مليون م3 مياه متدفقة من الآبار الجوفية، و4.0 مليون م3 مياه شرب محلاة

تتوزّع المياه الجوفيّة في الضّفة الغربية على ثلاثة أحواض رئيسية تعد أهم مصادر المياه، وهي الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي، وبلغت كمية المياه المضخوخة من هذه الأحواض نحو 86 مليون م^3 في عام 2017، وتشكل المياه الجوفية 77% من المياه المستخدمة في الضّفة الغربية. أما نهر الأردن فتقدر كمية المياه السنوية فيه بـ 250 مليون م^3.

- تسيطر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المياه في الضّفة الغربية، وقد أصدرت مجموعة من الأوامر العسكرية المتعلقة بإدارة المياه، أبرزها الأمر العسكري رقم 92 الصادر في أغسطس 1967 ويمنح جيش الاحتلال السلطة الكاملة على جميع الأمور المتعلقة بالمياه في المناطق، والأمر العسكري رقم 158 الصادر في نوفمبر 1967 وينص على عدم السماح للفلسطينيين بإقامة أي منشآت مائية جديدة دون تصريح من جيش الاحتلال، كما يقضي بمصادرة أي منشأة مائية تُقام من دون تصريح، وكذلك الأمر العسكري رقم 291 الصادر في ديسمبر 1968، وينص على إلغاء جميع الترتيبات المتعلقة بالأراضي والمياه التي كانت قائمة قبل احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية.

- تولّى جيش الاحتلال السيطرة على هيئة مياه الضّفة الغربية التي أنشأتها المملكة الأردنية سنة 1966 وكانت تتحكم بـ 13 بئر مياه، وفي سنة 1982 سلّم جيش الاحتلال شركة (ميكوروت) جميع مرافق بنية المياه التحتية، وتسيطر هذه الشركة على 42 بئر مياه وتعطي المستعمرات الأولوية في التوريد، وتبيع الفائض إلى الفلسطينيين، في حين يمنع الفلسطينيون من استخراج المياه الجوفية، السطحية أو العميقة في أراضيهم.

- لم يمس اتّفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة بسيطرة "إسرائيل" على المياه التي جرى تحويل ملفها إلى قضايا الوضع النهائي. تضمنت اتفاقية المرحلة الانتقالية (1995-1999) إنشاء لجنة مشتركة للمياه يعمل في إطارها الإسرائيليون والفلسطينيون على تنسيق إدارة الموارد المائية في الضفة، والتنسيق في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المناطق الفلسطينية والإشراف على الموارد المائية باستثناء نهر الأردن. لم يطرأ تغير يذكر على الأمر الواقع واصطدمت المشاريع الفلسطينية بالرفض الإسرائيلي منح التراخيص اللازمة لحفر آبار المياه أو تطوير المشاريع المائية في المنطقة (ج)، وتواصل عمل اللجنة إلى ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية عام 1999 إلى أن توقفت في 2010 بسبب اشتراط الطرف الإسرائيلي موافقته على المشاريع الفلسطينية بموافقة الفلسطينيين على مشاريع المستعمرات في الضّفة في محاولة لشرعنة الاستيطان.

- اعتبرت اتفاقيات أوسلو مسألة المياه جزءًا من مفاوضات الحل النهائي، وتسيطر "إسرائيل" على أغلب مصادر المياه عبر شركة (مكوروت) التي تحتكر استخراج المياه الجوفية وتبيعها أيضًا إلى التجمعات الفلسطينية، وتشير أرقام تقرير البنك الدولي في عام 2018 إلى شراء الفلسطينيين في الضّفة الغربية 69 مليون لتر مكعب من شركة (ميكوروت) لتغطية 45% من احتياجات الاستهلاك المائي المنزلي التي تقدر بـ152 مليون لتر مكعب، ويتوقع أن تزيد احتياجات الاستهلاك المنزلي مع النمو السكاني لتبلغ 209 مليون لتر مكعب في العام 2030. يبلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني

للمياه حسب نفس التقرير 63 لترًا في اليوم (وهو أقل من تقارير أقدم ذكرت 70 لترًا)، وهو دون الحد الأدنى الذي تنصح به منظمة الصحة العالمية (100 لتر)، ويهبط المتوفر في بعض القرى الفلسطينية إلى 20 للفرد. في حين يستهلك الفرد الإسرائيلي في المتوسط 300 لترًا.

- انتقدت منظمة العفو الدولية الطريقة التي تتعامل بها "إسرائيل" مع الموارد المائية، وأشارت إلى أن "إسرائيل" تتيح للفلسطينيين نزرًا قليلاً من الموارد المائية المشتركة، التي تقع معظمها في الضّفة الغربية المحتلة، بينما تحصل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على توريد غير محدود.

الدّمج في الاقتصاد الإسرائيلي:

- تحولت الضّفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية، في حين تحولت القوى العاملة الفلسطينية إلى مصدر عمالة رخيصة للاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في مجالي الزراعة والبناء. تحولت الزراعة الفلسطينية بالتدريج من تلبية الاحتياجات المحلية إلى زراعة المحاصيل التصديرية، واستمر اعتمادها على المدخلات الإنتاجية الإسرائيلية مثل أنابيب الري والأسمدة والمبيدات والأدوية والبذور المحسّنة.

وفي العام 2000 مثلًا كان 96.62% من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى "إسرائيل" بالمقارنة مع 2.31% للأردن و0.38 % للإمارات و0.02% لليمن، ويتم 79.98% من التبادل التجاري مع "إسرائيل". وبلغت الواردات السلعية الفلسطينية من "إسرائيل"، في معدلها السنوي 2 بليون دولار، وإلى اندلاع الانتفاضة كان هناك 131 ألف عامل فلسطيني يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة الممتدة بين 2017 و2019 إلى أنّ 82% من صادرات الضّفة السلعية كان إلى السوق الإسرائيلية، فيما استوعب سوق العمل في «إسرائيل والمستوطنات» في العام 2000 حوالي 21.4% من القوى العاملة الفلسطينية، وانخفضت هذا النسبة في فترة الإغلاقات التي رافقت الانتفاضة إلى 10.7% في العام 2004، لترتفع تدريجيا إلى 16.5% في 2015.

- يعد جسر الملك عبد الله (أللنبي) اليوم منفذ حركة الفلسطينيين الوحيد عبر الأردن، في حين تحول جسر دامية ابتداء من مطلع التسعينيات إلى ممر لعبور البضائع ثم أغلق تمامًا بعد العام 2000.

سياسة الاحتلال الاقتصادية في الضفة الغربية:

1 - سياسة «الجسور المفتوحة»:

رسم وزير الأمن الصهيوني آنذاك، موشيه دايان، إستراتيجيّة تعامل مع سكان الأرض المحتلة تقوم على السيطرة العسكرية والأمنية على المنطقة مع إبقاء السكان العرب منفصلين عن دولة

"إسرائيل". اقتضى ذلك العمل على تطبيع حياة السكان العرب تحت الاحتلال تحت إدارة ذاتية لشؤون الحياة اليومية واحتفاظ بالتواصل مع الأردن والمحيط العربي، وتطوير البنية الاقتصادية التحتية في الضّفة الغربية بما يحول دون تحولها عبئًا اقتصاديًا على "إسرائيل" وبما يناسب متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي.

تضمنت هذه السياسة حرية تنقل نسبيّة من وإلى الضّفة الشرقية عبر معبرين على نهر الأردن هما جسر اللنبي (جسر الملك حسين) وجسر دامية (جسر الأمير عبد الله)، والسماح بتصدير منتجات زراعية وصناعية محددة إلى الأردن. افتتحت الجسور بعد ستة أشهر من احتلال الضفة بموجب الأمر العسكري رقم (175) الذي سمي «أمر بشأن محطة انتقال». لاقى ذلك قبولًا على الجانب الأردني الذي حافظ ذلك على علاقاته مع الضّفة الغربية وعلى استمرارية مصادر توريده بالمنتجات الزراعية، خاصة بعد تعطّل الزراعة في الأغوار الشرقية بسبب النشاطات العسكرية (عام 1966 كانت 80% من مساحة المملكة الأردنية المزروعة بالفاكهة و45% من المساحة المزروعة بالخضروات في الضّفة الغربية)، كما فتحت أسواق الضّفة الشرقية أمام الحمضيات المنتجة في قطاع غزة. كذلك شملت صادرات الضفة الغربية إلى الأردن زيت الزيتون والصابون والزيوت النباتية والكبريت والبلاستيك إلى حين توفرت لاحقا بدائل محلية لها. في حين كانت معظم صادرات الضفة إلى الأردن معفاة من الجمارك هناك.

فرضت "إسرائيل" جمارك عالية على الواردات القادمة من الضّفة الشرقية أو منعتها. أدّت هذه السياسة إلى انتعاش اقتصادي نسبي في الضّفة الغربية وخفّفت من آثار الحرب الاقتصادية على الأردن. أمّا بالنسبة لـ"إسرائيل" فقد حمت مزارعيها بتحويل الفائض الزراعي الفلسطيني إلى الخارج، ودعمت بهذه السياسة مخزونها من العملة الصعبة وساعدتها على كسب الوقت لاستيعاب اقتصاد الضّفة في الاقتصاد الإسرائيلي استيرادًا وتصديرًا.

كما حاولت "إسرائيل" الاستفادة من الجسور المفتوحة لتسريب منتوجاتها الزراعية إلى أسواق لم تكن قادرة على بلوغها بفعل المقاطعة العربية. وفي السبعينيات بدأت "إسرائيل" بتشجيع تحول المنتجين إلى المحاصيل التي يحتاج إليها السوق الإسرائيلي أو ما يمكن تصديره عبر الموانئ الإسرائيلية من أجل تخفيف الاعتماد على الأردن، ووضعت قيودًا أكبر على الاستيراد من هناك، وأصبحت الجسور مفتوحة في الواقع في اتجاه واحد فقط.

التجمعات الفلسطينية الصغيرة القريبة من القدس والمستوطنات:

- حصلت السلطة الفلسطينية على صلاحيات إصدار جوازات سفر لفلسطيني الضّفة الغربية وقطاع غزة، فصاروا مخيّرين بينه وبين جواز السفر الأردني المخصص لسكان الضّفة الغربية.

وتصدر السلطة الفلسطينية البطاقات الشخصية والأوراق المدنية للفلسطينيين المقيمين في المناطق (أ) و (ب) بالتنسيق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية.

- حصلت السّلطة الوطنية الفلسطينية على إشراف جزئي في معبر اللنبي (معبر الكرامة في التسمية الفلسطينية) إلى جانب سلطة المطارات الإسرائيلية وفقًا لاتفاقية القاهرة لعام 1994 التي تبعت إعلان مبادئ أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، إلى أن انهت سلطات الاحتلال الوجود الفلسطيني داخل المعبر عقب انتفاضة عام 2000، وما زال المعبر تحت سيطرة "إسرائيل" التي تتحكم بالحركة والأمن في المعبر وتمتلك صلاحيات تفتيش الأمتعة والمسافرين والسماح أو منع أي شخص من الدخول والخروج إلى الأراضي الفلسطينية، في حين انتقلت إدارة المعابر الفلسطينية إلى نقطة داخل حدود مناطق السلطة الفلسطينية في أريحا (معبر الكرامة).

- الاستيطان:

جُمّد بناء المستوطنات لفترة وجيزة بعد توقيع الاتفاق، إلا أنه عاد ليتواصل بوتيرة عالية لاحقًا، حيث تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين وتمددت المستوطنات على مساحات واسعة من أراضي الضّفة.

وسعت "إسرائيل" بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية شبكة طرق المستوطنات الالتفافية.

- الاقتصاد/الجسور المفتوحة:

وقّعت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1994، ما صار يُعرف باسم بروتوكول باريس الاقتصادي، وهو اتفاقية تنظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة و "إسرائيل" في المرحلة الانتقالية. يرى باحثون أنّ بنود هذه الاتفاقية لا تتفق مع الهدف المعلن، وهو تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل، بل تعمق بهذا الاتفاق اعتماد الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي وتبعيته لأولوياته، وخدمته له في التخلص من بعض الأعباء المتعلقة بالقوة العاملة وتلوث البيئة. تضمّن الاتفاق الإبقاء على نظام الإتحاد الجمركي بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين، ليحول الأمر الواقع القائم قبل توقيع الاتفاق بسلطة الاحتلال إلى علاقة تعاقدية متفَق عليها بين الجانبين. ويقوم الإتحاد الجمركي على أساس حرية حركة التجارة بين الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، والتزام الطرفين سياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأُخرى، مع بعض الاستثناءات. ونظّم البروتوكول آلية جباية الضرائب، وتقاصّ الضرائب والجمارك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتناول بعض البنود التي تنظم عمل العمال في "إسرائيل".

وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2013، فإنّ القيود الإسرائيلية تعيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية.

سياسة الاستيطان والضم الإسرائيلية:

ضمّت "إسرائيل" القدس الشرقية رسميًا بعد أسابيع قليلة من احتلالها، وحصل سكان القدس على وضع خاص، حيث أعطوا بطاقات هوية مميزة وإمكانية طلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية. ووضعت باقي مناطق الضفة تحت الحكم العسكري الذي تحول لاحقًا إلى ما سمي بالإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة.

- في عام 1972 خرجت إلى العلن خطّة نائب رئيسة الحكومة الإسرائيلية ييغال ألون «للسلام»، التي حدّدت رؤية إسرائيلية للحل السياسي الدائم مع الحفاظ على المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية في الضّفة، وارتأت خطة ألون في ما يتعلق بالضفة الغربية ومستقبلها أنّ:

1 - اعتبار نهر الأردن حدود "إسرائيل" الشرقية وإقامة شريط خاضع للسيادة الإسرائيلية يتراوح عرضه بين 10 و15 كيلومترًا على امتداد النهر من غور بيسان إلى شمال البحر الميت، مع احتواء حد أدنى من السكان العرب.

2 - إضافة قطاع بعرض عدة كيلومترات يربط القدس بالبحر الميت.

3 - العمل على إضافة مناطق شرق الخليل على الأقل.

4 - إقامة مستوطنات سكنية وزراعية وبلدية في المناطق المذكورة أعلاه، علاوة على مواقع للجيش في النقاط الاستراتيجية.

5 - إقامة ضواحي بلدية يهودية في محيط شرقي القدس وتهويد سريع للبلدة القديمة.

6 - ربط الاقتصاد العربي في الضّفة الغربية مع الاقتصاد الإسرائيلي واستمالة زعامات محلية من أجل إقامة حكم ذاتي فلسطيني في التجمعات كثيفة السكان.

7 - حل قضية اللاجئين في إطار تعاون إقليمي يستفيد من دعم دولي.

باشرت "إسرائيل" بتنفيذ هذه السياسية في عقد السبعينيات وأقيمت المستوطنات يهودية في عدة مواقع إستراتيجية في الضّفة توسعت بالتدريج لتسيطر على الحركة بين المدن الفلسطينية وعلى المنطقة الحدودية على امتداد نهر الأردن، ولتعزل إضافة إلى ذلك القدس الشرقية عن محيطها العربي. أمّا في القدس نفسها فتمارس "إسرائيل" عملية تهويد منهجية وتحد من نمو الأحياء العربية وتعمل على تقليص عدد من يحملون بطاقات الهوية المقدسية، أي من لهم حق الإقامة في القدس.

كما أنشأت سلطات الاحتلال طرقًا التفافية تربط هذه المستوطنات بـ"إسرائيل" وبعضها ببعض نهبت أكثر من 196.000 دونمًا من الأراضي الفلسطينية، كما مُنِع الفلسطينيون لأسباب أمنية من استخدام أراضيهم القريبة من تلك الطرق بمتوسط 150 مترًا على الجانبين، أي ما مجموعه حوالي 98.000

دونماً، تشمل أيضا الموارد الطبيعية والمائية القريبة من تلك الطرق. في المجمل بلغ مجموع مساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات ومرافق حمايتها وطرقها الالتفافية والجدار العازل نحو 1864 كيلومترًا مربعًا، أي 33% من مجموع مساحة الضّفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

الاستيطان:

المستوطنات الإسرائيلية في الضّفة الغربية هي تجمعات سكانية أنشأتها "إسرائيل" على أراضٍ احتلتها عام 1967، وتعتبر غير شرعية وفقًا للقانون الدولي. تاريخها يعود إلى ما بعد حرب 1967، وتهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والديموغرافية في المنطقة.

1 - تاريخ المستوطنات:

بعد حرب 1967، بدأت "إسرائيل" بناء المستوطنات في الضّفة الغربية بعد احتلالها في حرب الأيام الستة.

- دوافع أيديولوجية:

تستند المستوطنات إلى دوافع دينية وسياسية وعنصرية، حيث يعتبرها البعض "أرض الميعاد".

- توسع تدريجي:

زاد عدد المستوطنات وتوسعها بشكل كبير على مر السنين، مع استمرار بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القائمة.

2 - أهمية المستوطنات:

- تغيير ديموغرافي:

تهدف المستوطنات إلى تغيير التركيبة السكانية في الضّفة الغربية، وزيادة عدد السكان اليهود وتقليل نسبة الفلسطينيين.

- السيطرة على الأراضي:

تعتبر المستوطنات وسيلة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وضمها تدريجيًا إلى السيادة الإسرائيلية.

- أهمية إستراتيجية:

تقع بعض المستوطنات في مواقع إستراتيجية، مما يمنح "إسرائيل" سيطرة عسكرية وأمنية على المنطقة.

3 - دور المستوطنات:

- الاستيلاء على الأراضي:

يتم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات، مما يؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

- تقييد حركة الفلسطينيين:

تحيط المستوطنات بالعديد من البلدات والقرى الفلسطينية، مما يعيق حركة الفلسطينيين ويحد من تنقلهم.

- تأثير اقتصادي:

تؤثر المستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتم حرمان الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية والأراضي الزراعية.

- انتهاك حقوق الإنسان:

يعتبر بناء المستوطنات وتوسيعها انتهاكًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان، حيث يحرم الفلسطينيين من حقهم في العيش بأمان وكرامة في أرضهم.

الاستيطان - 2:

المُسْتَوْطَنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو المُغْتَصَبات كما يسميها الفلسطينيون، هي التّجمعات السكانية الاستعمارية اليهودية التي بنيت على الأراضي التي احتلتها وتوسعت عليها "إسرائيل" خلال حرب عام 1967 (نكسة حزيران).

- في أوائل عام 2016، استوطن حوالي 407 ألف مستوطن في الضّفة الغربية و375 ألفًا في القدس الشرقية، بالإضافة إلى 20 ألفًا في الجولان السوري المحتل، وبلغت نسبة زيادة عدد المستوطنين في عام 2007 (5.2%) وهو ضعف معدل الزيادة السكانية لعموم سكان "إسرائيل".

- في تموز (يونيو) 2012، وفقًا لوزارة الداخلية الإسرائيلية، كان يعيش 350150 مستوطن يهودي في 121 مستوطنة معترف بها رسميًا في الضّفة الغربية، ويعيش 300 ألف إسرائيلي في مستوطنات في القدس الشرقية و20000 يعيشون في مستوطنات في هضبة الجولان.

- تتراوح المستوطنات في طبيعتها بين المجتمعات الزراعية والقرى الحدودية إلى الضواحي والأحياء الحضرية. ومِن أكبر أربع مستوطنات هي موديعين عيليت، ومعاليه أدوميم، وبيتار عيليت وأرئيل، وهي مستعمرات وصلت لحجم مدينة. فمستوطنة أريئيل يقطنها 18000 شخص في حين أن بقية المستوطنات يتراوح عدد سكانها ما بين 37000 إلى 55500 مستوطن لكل منها.

قائمة المستوطنات في الضفة الغربية – الإسم | سنة التأسيس | المحافظة | عدد السكان		
بالإضافة إلى المستوطنات المذكورة أدناه، هناك أكثر من 136 موقع استيطاني عشوائي في أنحاء الضّفة الغربية		
1 - إلون موريه، جبل البلوطة 1980 محافظة نابلس (1205 عدد السكان) مستوطنة سكنية، على أراضي دير الحطب وعزموط. 2 – أدورا 1982 محافظة الخليل (194) 3 – أرجمان 1971 محافظة نابلس (177) مستوطنة زراعية، على أراضي قرية طمون 4 – أرئيل 1978 محافظة سلفيت مستوطنة سكانية، على أراضي مرده وكفل حارس (17555) 5 - إفرات (7483) 6 – أورنيت 1983 محافظة قلقيلية (5343) مستوطنة سكانية، على أراضي كفر ثلث، سنيرية، كفر برا قرب الخط الأخضر 7 - إيلي زهاف 1982 محافظة سلفيت (458) مستوطنة سكانية على أراضي كفر الديك	24 - بيت هعرفاه (67) 25 - بيت حورون (809) 26 - بنيامين بكعوت (174) 27 - بيتار عيليت محافظة بيت لحم (25020) 28 - بترونوت ناحال 29 – براخا (948) 68 - هارحوما (جبل أبو غنيم) أواخر التسعينات قرب بيت ساحور/ محافظة بيت لحم 25000 (2013) 69 - حشمونائيم (2532) 70 - الخليل (مستوطنو البلدة القديمة) 71 - حمدات 72 – حرميش 1984 محافظة طولكرم (217) 73 - حينانيت (698) 74 - حومش، تم إخلائها محافظتي جنين وطولكرم 75 – إيتمار محافظة نابلس (555) 76 - كاديم، تم إخلائها	93 - معاليه مخماس محافظة رام الله والبيرة (1104) 94 - موديعين عيليت 95 - بيت ايل بيت الله 1977 شمال محافظة رام الله والبيرة (4868) 96 – حلميش (1070) شمال غرب محافظة رام الله والبيرة على اراضي قريتي دير نظام والنبي صالح 97 - جفعات زئيف نسبة لزئيف جابوتينسكي 1977 شمال غرب محافظة القدس (10926) 98 - معاليه شومرون محافظة قلقيلية 99 - كريات أربع مدينة الاربعة (العماليق الاربعة) محافظة الخليل (6090) 100 - كفار عتصيون (524) 101 - معاليه 1984 محافظة نابلس (534)

8 – تسوفيم 1989 محافظة قلقيلية، شمال مدينة قلقيلية 9 - تل منشيه 1992\1999 10 - ألفي منشيه محافظة قلقيلية 5800 (2006) تبعد حوالي 2 كم عن الخط الأخضر وهي ضمن المناطق التي ضمها الجدار الفاصل. 11 - آلون شيفوت 1970 محافظتي بيت لحم والخليل (3152) 12 – الموج 1977 محافظة أريحا (135) مستوطنة زراعية على أراضي النبي موسى (قرية) 13 – ألمون (724) 14 - أفني حيفتس الحجارة الثمينة 1987 محافظة طولكرم (1،895) 15 - بيت يتير 1979 الخليل على أراضي السموع موشاف، أنشأه طلاب من معهد مركاز هراف يشيفا. 16 - بسغات زئيف محافظة القدس 17 – بسجوت 1981 محافظة رام الله والبيرة 1623 (2008) 18 – ميتساد 232 (2003) 19 – ميخورا 1973 محافظة أريحا (166) على أراضي بلدة الجفتلك 20 – ميخولا 1967 على أراضي قرية بردلة 21 – بركان 1981 محافظة سلفيت (1285) 22 – بروخين على أراضي برقين 23 - بيت أرييه محافظة سلفيت (3419)	77 – كالية (286) 78 - كرماي زور (648) 79 - كرمل 80 - قرنيه شمرون محافظتي سلفيت وقلقيلية 81 – كيدار (623) 82 - كفار أدوميم أبو ديس، محافظة القدس (2098) 83 –كفارتفوح 1978 ياسوف، محافظة سلفيت (645) 84 - كريات نتافيم (403) 85 - كوخاف هشاحر (1391) 86 - كوخاف يعقوب قبر يعقوب 1984 محافظة رام الله والبيرة 4377\ 5600(2007) 87 - لابد 88 - مجدال عوز 1977 محافظة القدس 89 - معاليه أدوميم 1975 محافظة القدس (30346) 90 - معاليه عاموس (361) 91 - معاليه إفراييم 1978 أريحا (1696) 92 - معلوت دفنه 1968 محافظة القدس (3712) (2004) المساحة 61.8 هكتار (2005)	102-عطيرت (344) 103 – كدوميم كفر قدوم شرق / قلقيلية (3263) 104 - عتنائيل 1983 على اراضي على اراضي دورا جنوب الخليل. 105 – سوسيا 1983 على أراضي السموع جنوب محافظة الخليل. أخلي السكان الفلسطينيون من القرية 106 – شمعه على اراضي الظاهريه جنوب محافظة الخليل 107 – شاكيد لوز 1981 جنين، على أراضي قرى العرقة وعانين والطرم والنزلة وطورة وضهر المالح (2500) سكانها من المتدينين 108 - جوش عتصيون تجمع استيطاني 109 – سلعيت 1977 محافظة طولكرم

دوافع الضّم:

مساعي "إسرائيل" لضم الضّفة الغربية تعود إلى جملة من الدوافع السياسية والأمنية والدينية، من أبرزها ما يلي:

1 - دوافع دينية: ترى قطاعات واسعة من التيار الديني والسياسي في "إسرائيل" أنّ الضّفة الغربية تمثل جزءًا من "أرض إسرائيل الكبرى" التي ورد ذكرها في النصوص الدينية اليهودية، ويعتبرونها "أرضاً مقدسة" لا يجوز التنازل عنها.

2 - دوافع تاريخية: تستند الرواية الإسرائيلية إلى مزاعم تفيد بأنّ "مملكة إسرائيل القديمة" كانت في مناطق يهودا والسّامرة، ويستخدم هذا الادعاء كتبرير رمزي وتاريخي لتعزيز سيطرة الاحتلال على الضفة الغربية.

3 - دوافع إستراتيجية: تعد الضّفة الغربية ذات أهمية إستراتيجية بالغة لـ "إسرائيل"، خاصّة لتضمنها على مرتفعات تطل على مناطق في العمق الإسرائيلي، بما في ذلك منطقة الساحل.

4 - دوافع أمنية: تنظر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى الضّفة الغربية خصوصًا المرتفعات فيها باعتبارها مواقع ذات حساسيّة أمنية عالية، كونها كاشفة للمستوطنات الإسرائيلية ومدن الساحل.

5 - الدوافع المتعلقة بالمواطنة: يعبّر بعض المستوطنين الإسرائيليين في الضّفة عن شعورهم بالتمييز، نظرًا لعدم خضوعهم الكامل للقانون الإسرائيلي، مما دفع بعض السياسيين للمطالبة بضم هذه المناطق وتطبيق السيادة الإسرائيلية عليها بالكامل.

6 - دوافع سياسية وشخصية: يلعب الدّافع السياسي دورًا مهمًا، إذ يستخدم بعض القادة، وعلى رأسهم نتنياهو، قضية الضّم أداة لكسب الدّعم من شركاء اليمين المتشدّد وتأمين الاستمرار في الحكم، إضّافة إلى الترويج لأنفسهم قادة "حققوا إنجازات تاريخية" في مسار ما يُعرف بـ "توسيع السيادة الإسرائيلية".

سياسة القضم والضّم الزاحف:

عزّزَت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وذلك عبر ما يُعرف بـ "الضّم الزاحف" الذي تمثلت أبرز ملامحه في:

1 - انتهاج سياسة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية.

2 - تفتيت مدن الضفة الغربية.

3 - السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية.

4 - شق الطرق الاستيطانية لربط المستوطنات ببعضها وبالداخل الإسرائيلي.

5 - وضع عقبات بيروقراطية وأمنية أمام الفلسطينيين تحد من حركتهم وتنقلهم.

6 - سن تشريعات تهدف إلى شرعنه السيادة الإسرائيلية على أراضٍ محتلة.

مشاريع الضم الضفة:

ومنذ عام 1967، ظهرت عشرات المشاريع الإسرائيلية التي تدعو إلى ضم الضّفة الغربية، كما اتخذت حكومات الاحتلال المتعاقبة سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تشير إلى فرض سيادتها التدريجية على أجزاء من الضّفة الغربية.

وتختلف هذ المقترحات، فمنها من يتحدث عن ضم كل الضّفة الغربية، والبعض الآخر يتطرق إلى منطقة (ج)، وقسم يدعو إلى تطبيق سيادتها على جزء أو كل المستوطنات في الضفة.

وفيما يلي أبرز مقترحات ضم الضّفة منذ عام 1967:

1 - خطة آلون:

كانت خطة الوزير إيغال آلون في يوليو/ تموز 1967 أول هذه المقترحات، إذ يستند إلى تقسيم الضّفة الغربية بما يؤدي إلى ضم معظم غور الأردن وشرق القدس ومستوطنة "غوش عتصيون" إلى "إسرائيل"، مع إنشاء حكم ذاتي للفلسطينيين في الأجزاء المتبقية من الضفة وقطاع غزة.

وهدف المشروع إلى:

- ترسيم حدود أمنية لـ "إسرائيل" مع الأردن.
- الحفاظ على يهودية "إسرائيل" دون وجود أي عربي فيها.
- تحقيق السيطرة الإسرائيلية الكاملة على فلسطين بزعم أنها "حق تاريخي لليهود".

وحدد المشروع منطقة "غور الأردن" من نهر الأردن وحتى المنحدرات الشرقية لجبال نابلس وجنين شمال الضفة للخضوع إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة، إضافة إلى مدينة القدس المحتلة وضواحيها ومنطقة الخليل.

واقترح آلون إعادة ما تبقى من أراضي الضّفة الغربية إلى الأردن، مع فصل تام بينها، وبناء معبر بين هذه الأراضي وبين الأردن بواسطة ممر أرضي ضيّق يمتد لمدينة أريحا، فضلًا عن ضم قطاع غزة بالكامل وتهجير سكانه.

2 ـ خطّة كاتس:

في يوليو/تموز 2000، اقترح 4 نواب في الكنيست يتقدمهم يسرائيل كاتس، مشروع قانون يدعو إلى فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المستوطنات في الضّفة الغربية وقطاع غزة وضمهما إلى "إسرائيل"، إلا أنّ الكنيست لم يقر المشروع.

3 ـ خطة شاكيد:

في عام 2016، قدّمت وزيرة القضاء الإسرائيلية حينئذ إيليت شاكيد مشروع قانون إلى الكنيست يهدف إلى فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على أجزاء من الضّفة الغربية.

وينص المشروع على توسيع اختصاص المحاكم المدنية الإسرائيلية ليشمل مناطق (ج) بالضّفة الغربية، مع تقليص دور محكمة العدل العليا التي كانت في بعض الأحيان تعرقل تنفيذ إجراءات استيطانية.

4 ـ خطة "البيت اليهودي":

في فبراير/ شباط 2017، تقدم حزب "البيت اليهودي" بمشروع ما يُعرف بـ"قانون التسوية" إلى الكنيست، ويهدف إلى إضفاء "الشرعية القانونية" على عدد من المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة في الضّفة الغربية، ومُرّر القانون بالقراءتين الثانية والثالثة.

5 ـ خطة كيش:

في أواخر عام 2017، وافقت اللجنة المركزية لحزب الليكود على مقترح قدمه عضو الكنيست يوآف كيش يدعو إلى فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضّفة الغربية، كما قررت اللجنة أن يلتزم جميع نواب الحزب في الكنيست بالتصويت لصالح أي مشروع قانون بهذا الخصوص.

وفي العام التالي، تقدم كيش بمشروع القانون رسميًا، إلا أنّه لم يُعرض للتصويت بناء على طلب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي برّر ذلك بوجود تفاهمات مع واشنطن بشأن الموضوع.

6 ـ خطة غليك:

في عام 2018، دعت القيادية في حزب "اليمين الجديد" كارولين غليك إلى ضم الضّفة الغربية كاملة إلى "إسرائيل"، وأوضحت أنّ مشروعها يرتكز على إتاحة الفرصة للفلسطينيين في المناطق التي سيتم ضمها لتقديم طلبات للحصول على الجنسية الإسرائيلية.

7 ـ مخططات نتنياهو:

في أبريل/نيسان 2019، أعلن نتنياهو نيته ضم المستوطنات الإسرائيلية في الضّفة الغربية. وفي سبتمبر/ أيلول من العام ذاته، أعلن عزمه ضم غور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية إذا فاز في انتخابات الكنيست.

كما صرّح أنّه ينوي "توسيع السيادة الإسرائيلية لتشمل جميع المستوطنات والكتل الإستيطانيّة، بما في ذلك المواقع التي تحمل أهمية أمنية أو ذات دلالة تراثية لإسرائيل، خاصة في مدينة الخليل".

وفي 25 مايو/أيار 2020، كشف نتنياهو أثناء اجتماع كتلة الليكود عن عزمه تطبيق القانون الإسرائيلي على غور الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية اعتبارًا من الأول من يوليو/تموز من العام نفسه، وذلك استنادًا إلى خطة السلام التي قدمها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

واستغل نتنياهو وجود ترامب في البيت الأبيض وإعلانه لما سُمي بـ"صفقة القرن" التي لم تعترف بخطوط عام 1967 حدودًا للدولة الفلسطينية، ومنحت "إسرائيل السيادة" على ثلاث مناطق رئيسية هي غور الأردن والكتل الاستيطانية الكبرى و19 مستوطنة معزولة.

وفي أغسطس/آب من العام نفسه، أعلن نتنياهو تعليق خطة ضم غور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية.

8 - خطة بينيت:

في عام 2012، إقترح زعيم "حزب اليمين الجديد" نفتالي بينيت ضم المناطق (ج) رسميًا إلى "إسرائيل" ومنح الوضع القانوني الكامل للوجود الإسرائيلي في الضّفة الغربية.

وفي عام 2014، دعا إلى ضم الكتل الاستيطانية الكبرى المحيطة بمستوطنات أرييل ومعاليه أدوميم وألفي منشيه وغوش عتصيون. كما جدد دعوته في أبريل/ نيسان 2019 لضم المنطقة (ج) بأكملها إلى "إسرائيل". وقد ارتكز مخطط بينيت على "منح الجنسية الإسرائيلية لنحو 80 ألف فلسطيني يعيشون في المنطقة (ج)".

9 - خطة غولان:

في يوم 4 مايو/أيار2020، قدم عضو الكنيست عن حزب الليكود ماي غولان مشروع قانون لتطبيق السيادة الإسرائيلية على مناطق غور الأردن وشمالي البحر الميت والمستوطنات في الضفة الغربية.

وزعم غولان في مقترحه أنّ "هذه المناطق ذات ذخر سياسي وأمني واقتصادي، وهي جزء لا يتجزأ من دولة "إسرائيل"، ومن الضروري تصحيح وضعها".

10 - مقترح روتمان وميليخ وإيلوز:

في 24 يوليو/ تموز 2025، صادق الكنيست على مشروع قرار يدعو إلى فرض "السيادة الإسرائيلية" على الضّفة الغربية - بما في ذلك غور الأردن - بأغلبية 71 صوتًا مقابل 13 معارضًا

فقط. وقدّم المقترح أعضاء الكنيست سيمحا روتمان من حزب "الصهيونية الدينية"، وليمور سون هار ميليخ من حزب "القوة اليهودية"، ودان إيلوز من حزب "الليكود" الحاكم.

ونص المقترح على تأكيد "الحق التاريخي لليهود في أرض إسرائيل" واعتبار الضّفة الغربية "جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل" وأن إقامة دولة فلسطينية في هذه الأراضي يشكل "خطرا وجوديًا" على "إسرائيل".

الأهمية الأمنية والإستراتيجية للضم:

الحديث عن الأهمية الأمنية لضم الضّفة الغربية بالنسبة لـ "إسرائيل" هو من المواضيع التي يتشابك فيها البعد الأمني والعقائدي والإستراتيجي. لطالما ربطت "إسرائيل" وجودها وسيطرتها على الضّفة الغربية بأبعاد أمنية، وتُسَوّق الضم أو السيطرة المستمرة كضرورة لحمايتها من التهديدات.

نورد هنا أهم عناصر الأهمية الأمنية من وجهة النظر الإسرائيلية:

العمق الإستراتيجي:
ـ الضّفة الغربية تشكل عمقًا إستراتيجيًا لـ "إسرائيل"، خاصّة أنّ الحدود الشرقية لها (الخط الأخضر) لا تتجاوز في بعض الأماكن 15 كلم.

ـ من دون الضّفة، تصبح المدن الإسرائيلية الرئيسية (تل أبيب، نتانيا، مطار بن غوريون) مكشوفة لهجمات من الشرق.

ـ السيطرة على الضّفة تعني منع أي قوة معادية (مثل جماعات مقاومة فلسطينية) من التمركز على تلال تشرف على وسط "إسرائيل".

السيطرة على المرتفعات الجغرافية:
الضّفة الغربية منطقة جبلية، تتكون بمعظمها من سلسلة جبال (مثل مرتفعات رام الله والخليل ونابلس) وتُطل على معظم الأراضي الساحلية الإسرائيلية، حيث تقع تل أبيب ومطار بن غوريون وهرتسيليا ونتاليا وغيرها من مراكز الثقل السكاني والاقتصادي.

من وجهة النظر العسكرية، من يسيطر على المرتفعات يملك أفضلية دفاعية وهجومية.

الحد من التهديدات الصاروخية:
"إسرائيل" ترى في تجربة غزة (بعد انسحابها عام 2005) نموذجًا يُثبت أنّ التّخلي عن السيطرة الأمنية يؤدي لتصعيد التهديدات (قصف صاروخي، أنفاق، تعزيز المقاومة).

في حال انسحاب "إسرائيل" من الضّفة، تخشى من تحوّلها إلى "غزة ثانية" أقرب بكثير إلى قلب البلاد.

زيادة التحكم في المعابر والحدود الدولية:
الضّفة الغربية تمتد حتى نهر الأردن، وهو الحد الفاصل مع الأردن، ويمثّل حدودًا شرقية لـ"إسرائيل". وغور الأردن (شرق الضّفة) يشكّل حدودًا طبيعية بين "إسرائيل" والأردن، ويمثل حاجزًا جغرافيًا ضدّ أي تهديد من الشرق.

تعتبر "إسرائيل" السيطرة على غور الأردن (شرق الضّفة) ضرورية لمنع تسلل الأسلحة والمقاتلين عبر الأردن. ضم الغور وغرب الضّفة يساعد "إسرائيل" على خلق منطقة عازلة ضدّ أي تهديد خارجي من الشرق، وبالتالي فإنّه يمنح "إسرائيل" شرعية إستراتيجية للانتشار هناك.

تفكيك شبكات المقاومة ومنع البنى التحتية العسكرية:
ـ الضّفة الغربية تحتوي على خلايا مقاومة فلسطينية (في نابلس وجنين وطولكرم...)، ووجود الجيش الإسرائيلي يمنع تشكّل بنى عسكرية قوية كما حصل في غزة.

ومنذ اتفاق أوسلو، تحتفظ "إسرائيل" بحق تنفيذ عمليات أمنية واستخباراتية داخل الضفة.

ـ "إسرائيل" تبرر بقاءها في الضفة بضرورات "العمل الوقائي".

ضم الضّفة أو أجزاء منها يُسهل لـ"إسرائيل" فرض سيادة قانونية تتيح استخدام أدوات أمنية أشد، ويحافظ على قدرة "إسرائيل" على الردع الداخلي.

الحفاظ على الأمن الداخلي الإسرائيلي:
ـ الضّفة فيها أكثر من 2.5 مليون فلسطيني، والاحتكاك اليومي يؤثر على الأمن داخل إسرائيل.

ـ الضّم يمنح "إسرائيل" فرصة لـ "إعادة رسم" الحدود لتشمل الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى، واستبعاد مراكز الكثافة الفلسطينية، ويساهم في توسيع الغطاء الأمني والعسكري حول المستوطنات. وهذا يدعم استراتيجية "تقليص الخطر الديموغرافي" مقابل تعزيز الأمن المجتمعي اليهودي.

تقليل خطر الدولة الفلسطينية المعادية:
ـ "إسرائيل" ترى في احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة تهديدًا أمنيًا طويل الأمد.

الضم – خاصة في الكتل الاستيطانية ومناطق استراتيجية – يُضعف إمكانية قيام كيان فلسطيني موحد وقوي يمكن أن يهدد "إسرائيل" عسكريًا أو ديموغرافيًا أو سياسيًا.

كذلك، يُمكّن الضّم "إسرائيل" من فرض واقع جديد يصعّب أي انسحاب مستقبلي، حتى لو تغيّرت الحكومات أو الظروف الدولية.

فمن وجهة نظر المؤيدين، فإن حل الدولتين لم يعد خيارًا واقعيًا أو آمنًا لـ"إسرائيل"، فهم يرون أنّ أيّ دولة فلسطينية مستقبلية ستكون معرضة للسيطرة من قبل جهات معادية، مثل حماس، مما سيضع "إسرائيل" في خطر أمني دائم. لذا، فإنّ الضّم ينهي هذا الاحتمال ويضمن السيطرة الإسرائيلية بشكل دائم. من هذا المنطلق، يعتبر مؤيدو الضّم أنّ السيطرة على الضّفة الغربية ليست مجرد مسألة سياسية، بل هي ضمانة أساسية لبقاء "إسرائيل" واستقرارها في منطقة لا تزال مضطربة.

الخلاصة:

"إسرائيل" تعتبر الضّفة الغربية جزءًا حيويًا من أمنها القومي، وترى في ضمّها أو على الأقل السيطرة عليها بشكل دائم:

1 - حاجزًا أمام الأخطار القادمة من الشرق.

2 - منطقة دفاعية متقدمة تحمي المدن الإسرائيلية الكبرى.

3 - ركيزة لمنع تكرار نموذج غزة.

4 - وسيلة لضمان استمرار قدرتها على الردع والعمليات الوقائية.